

Distr.: General
25 October 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة بالمقر، في نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دروبنجاك (كرواتيا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذبذبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة. (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-17124 (A)



البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

افتُتحت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.

إلى الامتثال لولاية الأمم المتحدة والدخول في مفاوضات بشأن جبل طارق. وفي ضوء التصويب الذي جرى مؤخرا بشأن انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، تجدد إسبانيا عرضها بوصفه مسألة ملحة. فبموجب المعاهدات الأوروبية، فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني خروجها من جبل طارق، مما يشير إلى تحول جذري في علاقة الإقليم بإسبانيا، وتترتب عليه عواقب مهمة فيما يتعلق بجبل طارق الذي يقوم نموذج الاقتصاد على المشاركة الكاملة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، والمقاطعة الإسبانية المجاورة، مقاطعة كامبو جبل طارق، التي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا باقتصاد الإقليم، نظرا لوجود أعداد كبيرة من العمال الإسبان في جبل طارق نفسه.

٢ - وعليه، فقد قامت إسبانيا بدعوة المملكة المتحدة رسميا ببدء مفاوضات بشأن اتفاق سيادة مشتركة لضمان استمرار انطباق أحكام معاهدات الاتحاد الأوروبي على جبل طارق. وهذا غير ممكن، بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا إذا كانت هناك رابطة سياسية بين جبل طارق وإسبانيا. وليس هذا العرض إلزاما بأي حال، فأهل جبل طارق مدعوون لدراسته بعمق، إذ إنهم سوف يريدون المشاركة في أي مفاوضات تُجرى في المستقبل، ومسؤولوهم مرحب بهم لأن يقوموا بذلك بوصفهم جزءا من الوفد البريطاني. وفي حين أن إسبانيا لن تتخلى أبدا عن مطلبها العادل بإيجاد حل نهائي حاسم لمسألة جبل طارق وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، فإنها عازمة على العمل مع المملكة المتحدة للتوصل إلى اتفاق.

٣ - ويشتمل العرض على أربع نقاط رئيسية هي: إمكان تمتع أهل جبل طارق بجنسية مزدوجة، وبقاء مؤسسات جبل طارق المتمتعة بالحكم الذاتي في إطار نظام استقلالي واسع

البند ٥٤ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/71/23)، (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/71/68)

البند ٥٥ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/71/23) (الفصلان الخامس والثامن))

البند ٥٦ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/71/23) (الفصلان السادس والثامن) و (A/71/69)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/71/70)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/71/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والثالث عشر) و (A/71/224)

١ - السيد أويارسون مارشيسي (إسبانيا): قال إن بلده قد خاطب، سنة بعد أخرى، اللجنة بشأن الاحتلال غير المشروع لبرزخ جبل طارق، والسيادة الإسبانية على المياه الإقليمية - اللذين لم يجر التنازل عن أي منهما إلى المملكة المتحدة - وأكد، فوق ذلك، مجددا مبدأ الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنهاء استعمار ذلك الإقليم. وقد دأبت إسبانيا على دعوة المملكة المتحدة، صديقتها وحليفها،

البند ٥٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٥ - الرئيس: قال إنه جريا على الممارسة المتبعة في اللجنة، يُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى مخاطبة اللجنة، ويُدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، ثم ينسحب الجميع بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة بولنيزيا الفرنسية (A/C.4/71/3)

٦ - السيد فريتش (رئيس بولنيزيا الفرنسية): قال إن بلده لم يخاطب قط رسمياً اللجنة منذ إعادة إدراج اسمه كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٣، ولذلك فقد آن الأوان لنقل آراء غالبية شعبه، التي تفضل الحكم الذاتي لا الاستقلال. فأولاً لم تحظ حركة استقلال بأغلبية في أي انتخابات أُجريت في بولنيزيا الفرنسية، ولم يعبر الشعب البولنيزي قط عن رغبة في الانفصال عن الجمهورية الفرنسية.

٧ - ثانياً، فإن أصداء التجارب النووية تهم جميع البولنيزيين بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو الديني. علماً بأن مقدمي الالتماسات المناصرين للاستقلال الذي مثلوا أمام اللجنة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة لم يذكروا أن فرنسا كانت تدفع سنوياً تعويضاً عن التجارب النووية مقداره ١٨٠ مليون دولار، أي قرابة ١٥ في المائة من ميزانيتها السنوية، وذلك منذ عام ١٩٩٦. كما لم يذكروا أن فرنسا قد اعترفت بآثار التجارب النووية منذ عام ٢٠١٠، وأقامت آلية للتعويض المالي للضحايا أو أسرهم في كل أنحاء بولنيزيا الفرنسية. ثم تشكك في الحاجة إلى فقرة إضافية بشأن تلك المسألة في مشروع

النطاق، مع الامتثال للدستور الإسباني؛ والحفاظ على النظام الضريبي الخاص للإقليم ما ظل متوافقاً مع قانون الاتحاد الأوروبي؛ وهدم السور الذي يفصل جبل طارق عن شبه جزيرة أيبيريا. وسوف تحتفظ إسبانيا والمملكة المتحدة بسلطة مشتركة فيما يتعلق بمسائل الدفاع، والشؤون الخارجية، ومراقبة الحدود، والهجرة، واللجوء.

٤ - وأضاف أن هذا العرض لا ينطوي بحال على محاولة للتدخل في نمط الحياة في جبل طارق أو عاداته أو تقاليده، وإنما هو اتخذ بالنظر إلى مطالب بلده التاريخية، ومراعاة رفاه المنطقة الاقتصادي والاجتماعي، ورفاه آلاف العمال العابرين للحدود ومؤسسات الأعمال العابرة للحدود. ومن المفيد لجميع الأطراف أن يُحل عدد من المشكلات التي كانت قائمة من قبل وتلك التي يمكن أن تنشأ في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. فالعرض من شأنه إنهاء نزاع امتد قروناً بين حليفتين، ويقدم أساساً جديداً لتقوية العلاقات الإسبانية - البريطانية. وسوف يواصل اقتصاد جبل طارق تمتعه بمزايا الوصول إلى السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وسوف تقترح إسبانيا استثناءات تأخذ في الحسبان الوضع الخاص بجبل طارق، وتتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي. هذا، وريثما يتم إخلاء السبيل لتشريعات الاتحاد الأوروبي للخوض في مجالات مهمة من قبيل العدالة والشؤون الداخلية، والطيران، والبيئة. ثم إن سكان جبل طارق الذين يختارون الجنسية المزدوجة سوف يواصلون الاستفادة من كل مزايا كونهم من مواطني الاتحاد الأوروبي. كما أن هدم السور يمكن أن يؤدي بإسبانيا إلى النظر في نهج شامل لإزاء التنمية الاقتصادية، مما يزيد إلى أقصى حد ممكن من إمكانيات ميناء جبل طارق ومطاره، ويتيح فرصاً للأعمال التجارية. وهذا العرض المشفوع بخطة استثمارية لمقاطعة كامبو جبل طارق من شأنه تيسير حركة العمال والزوار، وتحسين حياة سكان جبل طارق.

وسكانا، التعامل مع عالم متكافل وتجارة متعولمة. علما بأن البولنديين الفرنسيين يمثلون ٨٠ في المائة من السكان، وهم لا يتعرضون للاضطهاد أو الإقصاء أو الحرمان من الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحق لجميع المواطنين الفرنسيين. ولدى جميع الجزر المأهولة، وعددها سبعون جزيرة، مدارس ومراكز صحية ومطارات، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٢٠ ٠٠٠ دولار.

١٠ - وبولنيزيا الفرنسية ليست طوي - ففيها تفاوت اجتماعي ناجم عن أوجه القصور في إدارة بلده، لا عن استعمار متوهم. وأضاف أنه يحترم حقوق وحريات المناضلين من أجل الاستقلال، فقد عرفهم وتعامل معهم على مدى سنوات. غير أن مقدمي الالتماسات الذين سيعقبونه، والذين يمثلون الأقلية المؤيدة للاستقلال، سوف يحاولون رسم صورة كئيبة لبولنيزيا الفرنسية، والتي يأمل في أن تساعد كلمته الأولى أمام اللجنة في وضع الأمور في نصابها الصحيح.

١١ - السيد تيمارو: تكلم بصفتة الشخصية كرئيس لحزب خدمة شعب بولنيزيا ورئيس مجلس بلدية فآء، بتاهيتي، فقال إنه منذ إعادة إدراج الإقليم، والدولة القائمة بالإدارة في حالة إنكار، ولكنها تواصل مراوغاتها وإبراز عضلاتها الدبلوماسية في منطقة المحيط الهادئ وداخل الأمم المتحدة. وفي بيان صدر مؤخرا عن كنيسة ماأوهي البروتستانتية، التي تؤيد السعي إلى حرية السكان الأصليين وكامل سيادتهم وتنعي عدم اكتراث الحكومة الفرنسية بآثار تجارب نووية أجرتها على مدى ٣٠ سنة، أعلنت أنها قررت رفع دعوى قضائية ضد فرنسا أمام المحكمة الجنائية الدولية لما ارتكبته من جرائم ضد الإنسانية.

١٢ - كما ترحب الكنيسة بمشروع القرار A/AC.109/2016/L.24 الذي اعتمدته اللجنة الخاصة. وقد قدم التماس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لإعادة تأكيد

قرار اللجنة، نظرا لأنه في عام ٢٠١٦ أقر الرئيس الفرنسي بالآثار الصحية والبيئية والاقتصادية للتجارب النووية وبال حاجة إلى تقديم تعويضات. وتبذل حكومة بولنيزيا الفرنسية ومؤسساتها ذات العلاقة كل جهد، بالتعاون مع فرنسا وبحوار مفتوح معها، لقيام نظام محسن للتعويض يوثق ثماره بالتدريج.

٨ - ثالثا، من الزيف الإيحاء بأن الحكومة الفرنسية تصدر الموارد الطبيعية للبلد. إذ يتجلى في النظام الأساسي للحكم الذاتي أن لبولنيزيا الفرنسية الحق في استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية التي تحت سطح الأرض في إقليمها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة. هذا، وقد قبلت فرنسا من فورها طلبه تعديل النظام الأساسي لإيضاح الاعتراف بتلك الحقوق. وقد اكتشفت بالفعل معادن نادرة في بولنيزيا الفرنسية في عام ١٩٨٩، ولكن لا يزال يتعين استغلالها لأن بلده تنقصه الوسائل اللازمة لذلك، كما ينقصه دعم السكان لذلك. ولذلك، فإن الفقرة ٦ من مشروع القرار لا معنى لها. وأخيرا، فإن قبول بلده كعضو كامل العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ، بدعم فرنسا الكامل، يبرهن على أن أعضاء المنتدى، وعددهم ١٦ عضوا، يرون أن بولنيزيا الفرنسية ندم لهم وأن موقف فرنسا هو أبعد من أن يكون موقفا استعماريا.

٩ - وباختيار ٧٠ في المائة من جمهور الناخبين باستمرار مركز الحكم الذاتي، فإن إعادة إدراج اسم بلده كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ليس أمرا غير مفهوم فحسب، بل هو مناقض أيضا لرغبات السكان الذين لا يرون ضرورة لتحكيم خارجي من قبل الأمم المتحدة، ويدركون تماما أن تاريخهم وطريقة حياتهم يختلفان عن تاريخ وطريقة حياة البر الرئيسي، أي فرنسا الأوروبية. غير أن لهم رأيا واقعا عن الكيفية التي يتوجب بها على بلدهم، الصغير حجما

أن هناك أوجه قصور فيما يتعلق ببعض الصلاحيات التي آلت إلى بولنيزيا الفرنسية بسبب نقص الموارد المالية والبشرية. غير أن أوجه القصور هذه يمكن التغلب عليها من خلال جهود بناء القدرات الجارية بالفعل. هذا، ولا يزال لدى بولنيزيا الفرنسية السلطة للتفاوض وإبرام اتفاقات ثنائية وإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، كما يمكن أن يشهد بذلك جيرانها. ومن ثم، فإن إعادة الإدراج في القائمة لا أساس لها.

١٧ - السيد تيمارو (رئيس مجلس بلدية فآء، تاهيتي): قال منذ إعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في القائمة، أبدت الكنيسة البروتستانتية تأييداً غير مسبوق للسيادة الكاملة لشعبها، وهناك آلاف داعمة لمشروع قرار اللجنة الخاصة. وأشار إلى أن بلده كان مدرجاً في القائمة حتى عام ١٩٤٦، ثم رفعته فرنسا من القائمة دون موافقة شعبه، وقال لو إنه كان هناك عدل بالفعل، فما كان لزملائه من مقدمي الالتماسات أن يمثلوا أمام اللجنة.

١٨ - السيد جيروس تحدث بصفته عضو مجلس بايا، بتاهيتي، فقال إن إنشاء مجالس بلدية في بولنيزيا الفرنسية بموجب المادة ٧٢ من الدستور الفرنسي أدى إلى انقسام في الحكم المحلي. علماً بأن المجالس البلدية، وعددها ٤٨، لا تتمتع بأي استقلالية، فالقرارات تتخذها الدولة القائمة بالإدارة، من خلال البرلمان الفرنسي، بدلاً من أن تكون من خلال المسؤولين المنتخبين المحليين. وهذا التدخل يثير توترات مالية ومؤسسية وسياسية، وتنجم عنه مفارقة هيكلية تقوض بشكل واضح مبدأ الحرية الإدارية للسلطات المحلية، ذلك المبدأ المتجسد في دستور الدولة القائمة بالإدارة ذاته. ويؤكد ذلك تقرير رسمي أقره مجلس الشيوخ الفرنسي، يدعو إلى مزيد من الاحترام لحقوق السلطات المحلية.

١٩ - ومع ذلك، تواصل الدولة القائمة بالإدارة محاولاتها القائمة على مبدأ "فرق تسد"، مستخدمة المجالس البلدية

دعم شعب المأوهي للسيادة الكاملة. وقد وقّع قرار اللجنة الخاصة ما يزيد على ربع جميع الناحيين المسجلين و ٤٠ في المائة من الناحيين الذين شاركوا في الانتخابات الإقليمية لعام ٢٠١٣. ولا يمكن تجاهل تلك الأعداد، فقائمة التوقيعات المتزايدة دوماً، تعكس رغبات وعزم شعب يتطلع إلى الأمم المتحدة لدعمه.

١٣ - السيد تيفي (فانواتو): طلب إلى السيد تيمارو إطلاع اللجنة على آخر تطورات الوضع السياسي في بولنيزيا الفرنسية منذ إعادة إدراجها كإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي.

١٤ - السيد راميريس كارينيو (جمهورية فترويلا البوليفارية): طلب إلى السيد تيمارو تقديم مزيد من التفاصيل عن الوضع السياسي الراهن في بولنيزيا الفرنسية.

١٥ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): رحب بالمعلومات القيمة التي قدمت عن الحالة المحلية والإقليمية والدولية الراهنة في بولنيزيا الفرنسية، وسأل السيد فريتش عن الأسس التي أقام عليها طلبه برفع اسم بولنيزيا الفرنسية من قائمة البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وعن الخطط التي وضعت، إن وجدت، لهذه الغاية؛ وعن الكيفية التي تعمل بها الحكومة مع الدولة القائمة بالإدارة وأنصار تقرير المصير للوفاء بأهداف خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. ثم سأل السيد تيمارو عما إذا كان يوافق على موقف الحكومة الجديدة لبولنيزيا الفرنسية برفع اسم الإقليم من القائمة، وإن كان ذلك كذلك، فعلى أي أساس.

١٦ - السيد فريتش (رئيس بولنيزيا الفرنسية): قال إن بولنيزيا الفرنسية لديها من الصلاحيات ما يكفي للحكم وتلبية احتياجات شعبها؛ ولم تعد فرنسا مسؤولة إلا عن الأمن الوطني، والجهاز القضائي، والشؤون الخارجية وفرنك الاتحاد المالي لمنطقة المحيط الهادئ، المربوط باليورو. وصحيح

٢٢ - كما تؤثر الهجرة تأثيراً سلبياً على قطاع السياحة. وليس للحكم المحلي سيطرة على أي السياح الذين يمكنهم زيارة البلد، ولا يمكنه تعديل شروط التأشيرة السياحية من أجل تنمية الاقتصاد. وقد قررت الدولة القائمة بالإدارة أن مواطني الاتحاد الأوروبي ومواطني ٥٤ بلداً آخر هم وحدهم الذين يمكنهم التمتع بجزرها الجميلة. بل إن نظائر هذه الجزر في المحيط الهادئ ليست مدرجة في القائمة الصادرة عن باريس، وأخيراً، ولأنه لا توجد في النظام الفرنسي تأشيرة ملائمة للزوج، يلقي الأجانب المتزوجون من أفراد السكان الأصليين مصاعب تزيد على تلك التي يلقاها الأوروبيون غير المتزوجين من شخص فرنسي أو بولينيزي.

٢٠ - السيد تيورا (عضو مجلس مدينة توماراء): قال إن سياسة الهجرة الاستعمارية التي فرضتها فرنسا على شعب بولينيزيا الفرنسية لا تناسب إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي أو ثقاليده، ولا تناسب رؤيته وثقافته بشأن الهجرة، وتعوق تنميته الاقتصادية تعويقاً تاماً.

٢١ - والمواطنون الفرنسيون، بل مواطنو أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، يمكنهم دخول الإقليم بحرية، واستيطانهم مجدداً، مع اكتسابهم الحق في التصويت بعد ما لا يتجاوز ستة أشهر من إقامتهم. وينبغي للحق في التصويت أن يعكس معرفة بالأرض والشعب، ولكن صوت الشعب البولينيزي الأصلي قد جرى إخماده. ووفقاً للتعداد السكاني لعام ٢٠١٢، فقد قدم إلى بولينيزيا الفرنسية ٤٠٠ ٣٠ مستوطن من غير السكان الأصليين، منذ عام ٢٠٠٧. وغالباً ما يصل المستوطنون الجدد بعقود محددة تخميههم من أزمة العمل التي يعانيها الشباب البولينيزيون المتعلمون. ولا يعاني البطالة من أولئك المهاجرين سوى ٧,٥ في المائة منهم، مقارنة مع ٢٢,٦ في المائة من السكان المقيمين.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٩، رفضت الدولة القائمة بالإدارة أول محاولة لاعتماد تشريعات محلية لأنها لم تف بالمعايير الاستعمارية التي تخدم الأغراض الاستعمارية. وفي عام ٢٠١٦ قوطعت محاولة ثانية، وهددت الدولة القائمة بالإدارة برفع دعوى قضائية ضد التشريعات. وتدل الهجمات على حساسية هذه القضية بالنسبة للدولة القائمة بالإدارة، التي لا تسعى إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وفي حين أن فرنسا تؤيد مفهوم الأفضلية المحلية للعمالة، فإنها لا تدعم أي سياسة خاصة بالعمل تصاغ في بولينيزيا الفرنسية بسبب دوافع تعود إلى الفترة الاستعمارية لمركز التجارب في المحيط الهادئ، وما تلاها من تجارب نووية

الدولة القائمة بالإدارة الاعتراف بثقافة الشعب الفريدة من نوعها وتاريخه قد هبط بالشعب إلى مركز السكان المتحلين.

٢٨ - وإن الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات يقصد إلى حماية تلك اللغات وتعزيزها واستخدامها في كل من القطاع العام والقطاع الخاص. وعلى الرغم من كون فرنسا من الدول الموقعة لهذا الميثاق، فقد وصلت رفضها القاطع للتصديق عليه، مدعية أن الميثاق يحوي بنوداً مخالفة للدستور الفرنسي. وفي عام ٢٠١٥، رُفضت في مجلس الشيوخ الفرنسي تعديلات مقترحة للدستور كان من شأنها التصديق على الميثاق.

٢٩ - ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه، وحث فرنسا بقوة على الانخراط في عملية إنهاء الاستعمار والتصديق على ذلك الميثاق لتعترف بجملة أمور منها حق الإقليم المشروع في الوجود رسمياً بوصفه شعباً أصلياً له أرض وثقافة ولغة أصلية.

٣٠ - السيدة ميناري غالينون (فاهيني ميري رافا، تاهيتي): قالت إن النظام التعليمي في بولينيزيا الفرنسية تسيطر عليه الدولة القائمة بالإدارة، على الرغم من الإيهام بأن السيطرة مفوّضة إلى الحكم المحلي. ثم إن الدولة القائمة بالإدارة تهديدها المبطن بوقف تمويل النظام التعليمي، إنما تتدخل في كل جانب من جوانب التعليم من خلال الامتحانات والتنظيم الإداري. وتعامل بولينيزيا الفرنسية وكأنها مجرد مقاطعة فرنسية أخرى في حين أنه يُفترض أنها متمتعة بالحكم الذاتي. ونظراً إلى أن فرنسا وحدها هي التي يمكن أن تصدر الدبلومات الوطنية، يضطر البولينيزيون ضمناً إلى استنساخ البرامج التعليمية الفرنسية. علماً بأن أي سلطة تعطيها مادة من مواد القانون، تسحبها مادة أخرى، بما تترتب عليه نتائج مفعلة للشباب البولينيزي.

فرنسية في الإقليم. وقد شهدت بولينيزيا الفرنسية في تلك الفترة تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مزعزعة للغاية، وفجوة هائلة بين طبقة رجال الأعمال الحاكمة وملاك الأراضي الأوروبيين الأثرياء، وأفراد الشعب البولينيزي العاديين الذين كانوا ضحايا صامتتين لهذا النموذج الاقتصادي وفساد توزيع الثروة والفرص.

٢٥ - ومن أسف، لا يزال هذا النموذج نفسه مستمراً حتى بعد انقضاء ٤٠ سنة، مع تصاعد التفاوت الاقتصادي والفصل العنصري، وأي تشريعات بولينيزية فرنسية تحمي العمالة المحلية وتؤثر في تلك المصالح الخاصة تعوقها الدولة القائمة بالإدارة عن طريق حلفائها المحليين، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الإقليم على سن قوانين ولوائح للحد من الأثر المتزايد للمهاجرين المفضلين من فرنسا ومن ثم حماية فرص العمالة لشعبه، وزيادة القدرات المحلية وضمان التنمية المستدامة في الجزر.

٢٦ - السيد شايبو، تكلم بصفته الشخصية كأستاذ للغة التاهيتية بجامعة هاواي في مانوا، فقال إن اللغات الأصلية لبولينيزيا الفرنسية تدعم هويتها الثقافية والأصلية القديمة، وتصون تعبيرها عن نظرة فلسفية إلى العالم صاغها أسلافها وتاريخها وتقاليدها.

٢٧ - ومن ثم يجب دائماً النظر إلى لغة بولينيزيا الفرنسية باعتبارها لب تراث لا يقدّر بحال لهذا البلد، الذي كافح لما يزيد على ١٣٦ سنة الاستعمار السياسي واللغوي الفرنسي. ثم إن اللغة التاهيتية، التي هي أبرز لغة بولينيزية في الأرخبيلات الخمسة، ظلت طويلاً تتمتع بمركز رسمي مساو لمركز اللغة الفرنسية. غير أنه في عام ١٩٩٢، نُقحت المادة ٢ من الدستور الفرنسي بما حرم اللغة التاهيتية من مركزها الرسمي الذي هو حق لها، وجعل من المستحيل الاعتراف بالثنائية الثقافية لبولينيزيا الفرنسية. ثم إن رفض

الممثلين المنتخبين محلياً غير مجهزين لمواجهة تلك الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات التي تُملّي لوائحها وقواعدها من خلال جماعات الضغط القوية الممولة لها.

٣٤ - وذكرت أنه في عام ٢٠٠٧، قام مجلسها المحلي بمعالجة قضية احتكارات الشركات المتعددة الجنسيات والأسعار الباهظة التي تفرضها على شعب بولنيزيا الفرنسية. غير أنه تم في باريس في عام ٢٠٠٨ اعتماد قانون عام للمجتمعات الإقليمية يحدد التزامات المجالس البلدية فيما يتعلق بتوزيع مياه الشرب، والصرف الصحي، وإدارة المخلفات، دون مناقشة، وفرض القانون على كل المجالس البلدية، بما فيها مجالس بولنيزيا الفرنسية (رغم اعتراضات الحكومة المنتخبة محلياً). وعلى الرغم من عدم تخصيص مواد وموارد مالية للوفاء بتلك الالتزامات، فإن انتهاك تلك الالتزامات يعرض لعقوبات جنائية وانتخابية. ونظراً إلى أن معظم المسؤولين المحليين يفتقرون إلى الخبرة والموارد اللازمة فإنهم يضطرون إلى تفويض تنفيذ تلك الخدمات إلى شركات البر الرئيسي التي تفرض عليها أسعاراً باهظة.

٣٥ - السيد كروس، تكلم بصفته الشخصية كمحام فخري لبابيتي، فقال إنه على الرغم مما تكيّله الدولة القائمة بالإدارة والفصائل السياسية الممولة لفرنسا في بولنيزيا الفرنسية من مديح لمزايا مركز الحكم الذاتي للإقليم منذ عام ١٩٧٧، فإن نظامه القضائي لا يزال تحت سيطرة فرنسا الكاملة. وفي حين أن فرنسا قد فوّضت قليلاً من اختصاصاتها التنفيذية والتشريعية لإدارة المحلية، فإنها استأثرت بالسلطة القضائية، مما أدى إلى جملة أمور، منها تفاوت فرص الحصول على المهن القانونية. ويتعين على أي قاض بولنيزي جديد أن يمارس في المحاكم الفرنسية لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة قبل أن يصبح قاضياً في الإقليم. ولا غرو في أنه من أصل ٤٢ قاضياً انتدبوا للمحاكم

٣١ - ومن بين جميع أقاليم فرنسا فيما وراء البحار ترد بولنيزيا الفرنسية في ذيل مؤشر التنمية البشرية لوكالة التنمية الفرنسية. ويعاقب الإقليم على أدائه الاجتماعي المحدود، بما في ذلك مستواه التعليمي، الذي هو المستوى الأدنى بين الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار. علماً بأن ٥٤ في المائة فقط من أطفال بولنيزيا الفرنسية الذين يلتحقون بالمرحلة التعليمية الأولى، يلتحقون بالمرحلة الثانوية، مقارنة مع ٨٣ في المائة للأطفال الفرنسيين.

٣٢ - وتتمثل المأساة الكبرى لهذه المستعمرة الفرنسية في أميتها، فما يتراوح بين ٣٨ و ٤٢ في المائة من شبابها هم أميون، مقارنة مع ١٠ في المائة في فرنسا. وتساءلت كيف يمكن اعتبار ذلك تنمية مستدامة بعد ٤٠ سنة من الحكم الذاتي. فمن الواضح أن النظام التعليمي الفرنسي المفروض على الإقليم لا يوائم غالبية الشعب البولنيزي، وآثار المدارس الفاشلة على حياتهم عميقة وطويلة الأمد. ثم إن تهديد الدولة القائمة بالإدارة المستمر بخفض التمويل معلق كسيف داموقليس فوق رقبة الإدارة المحلية، مرغماً إياها على قبول انتهاكات عديدة لصالحاتها السياسية.

٣٣ - السيدة كروس (عضو مجلس مدينة تيفا إوتوتا): قالت إن الدولة القائمة بالإدارة تحتفظ بالسيطرة المالية والاقتصادية على بولنيزيا الفرنسية من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات. فحالياً، تحتكر شركة كهرباء تاهيتي إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية في جزر الإقليم. علماً بأن هذه الشركة هي فرع من فروع شركة إنجي Engie الفرنسية المتعددة الجنسيات، والتي هي ثالث أكبر شركة للطاقة في العالم، والتي الدولة القائمة بالإدارة هي أكبر حاملة أسهمها. وسعيًا إلى تشديد احتكارها لسوق الطاقة، تقوم شركة إنجي بإدارة شركات لتقدم الغاز والنفط تعهد إليها شركة كهرباء تاهيتي بكل أعمالها بأسعار مغالى فيها جدا. علماً بأن

٤٠ - الرئيس أخذ علماً بالملاحظة، وأشار إلى أنه عندما كان يسمح بأربعة أسئلة لم يكن يتقيد بقاعدة الدقيقة الواحدة، وإنما بقاعدة الدقائق الثلاث. وأكد للممثل أنه سوف يبذل قصاره لتلبية احتياجات كل أحد في هذه المناقشة المهمة جداً.

٤١ - السيد كينو (مدير مكتب رئيس الجمعية الكورسيكية) قال إنه على الرغم من أن كورسيكا وكاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية تفصل بينها مساحات شاسعة، فإنها تتكلم بصوت واحد في هذا اليوم. ومن بين أوجه التماثل بين كورسيكا وبولينيزيا الفرنسية، العزلة وخبرة الواقع الاستعماري. ففي أعقاب استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢، بحثت فرنسا عن أقاليم جديدة تجري فيها تجارها النووية واختارت كورسيكا. ولم تنقل فرنسا مواقع تجارها إلى جنوب المحيط الهادئ، إلا بعد إدانة الكورسيكيين لانتهاك أرضهم، محدثة أضراراً لم يرها المقيمون في البر الرئيسي، ولكنها غير قابلة للإصلاح بالنسبة للبولينيزيين.

٤٢ - السيد كونروي، تكلم بصفته الشخصية، فقال إن التجربة النووية الفرنسية الأولى التي أجريت في ٢ تموز/ يولييه ١٩٦٦ في جزيرة موروروا كانت قوتها ضعفي قوة قبلة هيروشيما. وقد قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بقياس مستواها الإشعاعي في ذلك اليوم في مانغاوغا، وهي جزيرة صغيرة قريبة من موروروا، والذي كان أعلى بمقدار ١٤٢ مرة من المستوى الإشعاعي في منطقة تشيرنوبيل المخطورة. وهناك وثيقة تصنف باعتبارها سراً دفاعياً تسجل أن السقاطة المشعة من الانفجار الأول قد استبان في كل مكان في بولينيزيا الفرنسية في الأيام التالية. وعلى الرغم من النتائج المفجعة من بداية البرنامج، واصلت فرنسا تلك التفجيرات الجوية حتى عام ١٩٧٤، متسببة في حدوث ٢٠٣ سقاطات مشعة في جميع أنحاء جزر الإقليم المأهولة.

في بولينيزيا الفرنسية في عام ٢٠١٦ تم تعيين قاض واحد بولينيزي فقط، الأول منذ عام ١٩٥٨. هذا، وعلى الرغم من أن كل اللغات البولينيزية يمكن تكلمها بحرية والكتابة بها في المحاكم وفقاً لحرية الحصول على الخدمات القانونية، فقد فشلت محاولات الجمعية المحلية منذ عام ٢٠٠١ توفير خدمات الترجمة لجميع اللغات البولينيزية، بسبب معارضة واضحة لذلك من جانب الدولة القائمة بالإدارة. فلا تقدم خدمات الترجمة المجانية في أي محكمة في كل ربوع الإقليم.

٣٦ - وعلى الرغم من أن القانون الأساسي لعام ٢٠٠٤ قد أنشأ محكمة الأراضي، فإن هذه المحكمة لن تعمل حتى عام ٢٠١٧. ويتضح من هذا التأخير أن حسم القضايا الناشئة عن استعمار دام لأكثر من ١٦٠ عاماً، لا يمثل أولوية للدولة القائمة بالإدارة، التي تمثل سيطرتها المستمرة على الجهاز القضائي في الإقليم انتهاكاً لإعلان إنهاء الاستعمار وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥).

٣٧ - السيد بصاديق (الجزائر) أعرب عن رغبته في استيضاح الإجراء المتبع في سؤال مقدمي الالتماسات. ففي الدورات السابقة كان كل بيان يقدم تتبعه أسئلة محددة وهو ما لا يبدو أنه الإجراء المتبع حالياً.

٣٨ - الرئيس كرر أنه نظراً للعدد غير المسبوق لمقدمي الالتماسات الحاليين، فإنه يسمح لهم بدقيقة واحدة للرد على أسئلة المتابعة. وينبغي للوفود أن تبدي رغبتها في الكلام بالضغط على زر مكبر الصوت قبل إنهاء مقدمي الالتماسات لبياناتهم حتى يتسنى للرئيس إعطاءهم الكلمة على الفور.

٣٩ - السيد بصاديق (الجزائر) قال إن هذا الإجراء غير مقبول في الحالات التي تكون فيها الأسئلة عديدة مع منح دقيقة واحدة للرد عليها، لأن هذه الأسئلة متعلقة بالاستعمار الذي هو أحد أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك طلب إلى الرئيس إعادة النظر في هذا الإجراء.

التجارب، التي تزيد بمقدار ٩٠٠ مرة على السقطة الناجمة عن قبلة هيروشيما، قد لوثت بصورة مباشرة ومتكررة جميع سكان الجزر وسلاّهم التي اقترفت الدولة القائمة بالإدارة بحقهم إبادة نووية خبيثة.

٤٧ - ومنذ إنشاء سجل السرطان في عام ١٩٨٥، لاحظت وزارة الصحة المحلية زيادة عدد حالات الإجماء الطبي للسكان المحليين إلى البر الرئيسي ونيوزيلندا لمعالجة السرطان، وزيادة عدد أنواع السرطان الجديدة المبلغ عنها سنوياً، وارتفاع معدل حدوث سرطان الدم والدرقية في الإقليم مقارنة بالبولينيزيين في نيوزيلندا وهاواي.

٤٨ - علماً بأن التراث الصحي لتلك التجارب هو في واقع الأمر مفعج. فقد كشف صندوق التأمين الاجتماعي لبولينيزيا الفرنسية عن إصابة حوالي ٨٠٠٠ بولينيزي بأمراض ناجمة عن الإشعاع النووي، غير أن اللجنة الفرنسية لتعويض ضحايا التجارب النووية لم تعوض منهم حتى الآن سوى سبعة، مع حدوث ٥٠٠ حالة جديدة في ذلك العام وحده، وهناك شعور بأن هذا العمل الوحشي لا يُغتفر.

٤٩ - وفي معرض الإشارة إلى قرار اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في حزيران/يونيه ٢٠١٥، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم باستمرار معلومات مستكملة لتقريره عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدار ٣٠ عاماً (A/69/189)، حث الأمين العام على توسيع نطاق تلك المطالبات بما يشمل تقارير مستقلة تقدم تحليلاً لأثر التجارب النووية من منظور تاريخي وتقني. كما كررت نداءات سبق توجيهها إلى لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري لإضافة أثر التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية المحتلة المضحى بها إلى برنامج أعمالها الفنية.

٤٣ - وعلى الرغم من إطلاق حملات إعلامية لإظهار أن تجاربها النووية لا تمثل خطراً على السكان، فقد سممت فرنسا الشعب البولينيزي بأكمله، هو وسلاّنه وبيئته بالإشعاع المؤين المنبعث من تلك التجارب. ووفقاً لمعهد الحماية من الإشعاع والسلامة النووية، فإن النشاط الإشعاعي لا يزال موجوداً في التربة والماء في كل الأرخيبيلات البولينيزية.

٤٤ - وقد اعترف الرئيس الفرنسي خلال زيارته في شباط/فبراير ٢٠١٦ بالآثار الخطيرة للتجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية، ولكنه لم يتفوه بكلمة واحدة عن الندم أو التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي وقعت، ولا عن معالجة معاناة الضحايا. غير أنه بعد التماس المتكلم في عام ٢٠١٢، اعترفت فرنسا، من خلال رسالة رسمية مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، بأن زوجته التي توفيت من جراء ورم نقوي، كانت صحية من ضحايا التجارب النووية. وباعتراف السلطة الاستعمارية للمرة الأولى بأن بولينيزية مقيمة تعيش على بُعد ٢٠٠ كيلومتر من موقع التجارب كانت ضحية لتلك التجارب، فإنها قد أقرت بأن كل الشعب البولينيزي قد تعرض للسقطة المشعة لتجاربها النووية أو لتلوثها أو مرض بسببها. وتساءل عما إذا كانت تلك العوامل لا تمثل جريمة بالفعل.

٤٥ - وقد طلبت بولينيزيا الفرنسية من فرنسا تقديم الحقيقة كاملة عن عدد الذين ماتوا من جراء التلوث الإشعاعي مثل زوجته، وعن عدد من أصيبوا بالعجز مدى الحياة بسبب أمراض ناجمة عن الإشعاع، وعلى مدى كمّ من الأجيال.

٤٦ - السيدة تيفاهيتوا (تي فاهيني ما أوهي نو مانو تاهي) قالت إنه من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٩٦، أجرت الدولة القائمة بالإدارة ١٩٣ تجربة نووية في جزيرتي مورورو و فانغاتوفا في بولينيزيا الفرنسية. ثم إن السقطة المشعة لتلك

لا يمكن للضحايا من السكان الأصليين إعداد طلب يؤهلهم لاسترداد ما أنفقوه. ثم بالله كيف يمكن للمرء أن يوضح للبولينيزيين المصابين بأمراض فتاكة ناجمة عن الإشعاع أن ما تعرضوا له لم يعد كونه مقادير من الإشعاع لا تذكر ولا تضر، أو أن الأفراد العسكريين والعمال في الموقع، الذين يفترض أنهم كانوا مزودّين بمقاييس للجرعات الإشعاعية قد تلقوا معالجة أفضل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، رفضت محكمة الدولة القائمة بالإدارة مرة أخرى طلبات الصندوق. غير أن فرنسا، لكونها من أنصار حقوق الإنسان، يتعين عليها أن تدفع ما عليها من دين أخلاقي ومالي إلى الضحايا من السكان الأصليين. وكونها قد تنازلت للسلطات البولينيزية الفرنسية المحلية عن ولايتها فيما يتعلق بسياسة المسائل الصحية لا يقلل من التزاماتها ومسؤولياتها.

٥٣ - وبوفاناء أوبا، تلك الشخصية المناهضة للاستعمار الذي سُجن وتُفي لاعتراضه على التجارب النووية، والذي توفي في عام ١٩٧٧، لا يزال يتعين على فرنسا أن ترد إليه اعتباره. فالاحتجاج إزاء قضية من هذا القبيل لا يعد دعوة انفصالية أو عنصرية أو مناهضة للفرنسيين - وإنما مجرد اعتبار لحقوق المرء. ومنذ عام ١٩٥٧ كانت فرنسا تبرر تجاربها النووية بالتأكيد على فوائد الاستعمار. غير أن بولينيزيا الفرنسية قد بلغت البطالة فيها معدلات قياسية وسجونها هي أقل السجون إنسانية في فرنسا. وحث أعضاء اللجنة على تأييد القرار الذي اتخذته اللجنة الخاصة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٥٤ - السيد غودينغ، تكلم بصفته الشخصية كمزارع للؤلؤ من جزيرة ريكييتيا، فقال إنه بعد ثمانية أيام من التفجير الأول في تموز/يوليه ١٩٦٦، قام طبيب كان آنذاك في بعثة ميدانية في مانغا ريفا، بإعداد تقرير لعين مفعم بأكاذيب رسمية لأفراد من الجيش، مثيراً نظرية التجارب "النظيفة".

٥٥ - السيد غالينون (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبولينيزيا الفرنسية) قال إنه في حين لم تُجر أي تجارب نووية في الأرض الفرنسية، أجريت ١٩٣ تجربة نووية في بولينيزيا. وتلك الجرائم المرتكبة ضد موروروا وفانغاتوفا وموطنهما، هي جزء من تاريخهما التعيس الفاجع، ففي عام ٢٠٠٥، كان الأفراد العسكريون هم أول من عُرضوا عن التجارب النووية في الجزائر وبولينيزيا الفرنسية. وفي عام ٢٠٠٦، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبولينيزيا الفرنسية بنشر تقرير يوصي بأن تعترف الحكومة الفرنسية بذلك الواقع النووي وأن تتحمل كامل المسؤولية عنه.

٥١ - وكان قانون مورين، الذي سُنّ في عام ٢٠١٠، يهدف إلى تعويض كل شخص مصاب بمرض من الأمراض الثمانية عشر المدرجة فيه. وفي عام ٢٠١١، اقترح ممثل فرنسي إبرام اتفاق بشأن رد ما أنفق على معالجة أمراض ناجمة عن الإشعاع إلى صندوق التأمين الاجتماعي لبولينيزيا الفرنسية، وهو ما استجاب له الصندوق بإرسال جدولاً بما تم تكبده من مصروفات في هذا الصدد منذ عام ١٩٩٢ إلى الحكومة الفرنسية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ شمل هذا الجدول الذي يجري تحديثه باستمرار ٤٨٩ ٧ ضحية من ضحايا ٢١ مرضاً من الأمراض الناجمة عن الإشعاع النووي (توفي ثلثاهم)، مع بلوغ المصروفات ٢٧٢ ٠٠٠ ٥١٤ دولار. وحتى الآن لم ترد الدولة القائمة بالإدارة سوى مصروفات ثلاث حالات ليس إلا.

٥٢ - إن هذا القانون الخادع يقتضي من الضحايا المستضعفين أن يثبتوا استحقاقهم للجنة لاسترداد المصروفات، تتسم معاييرها بعدم الواقعية والتناقض، على الرغم من أن لديها كل الاستجابات المصنفة باعتبارها أسراراً دفاعية للسنوات الخمسين الماضية. وعلى ذلك

في عام ٢٠١٣. ثم إن ٣ ٢٠٠ طن من المواد الملوثة (مركبات، وصواريخ فضائية، وطائرة، ونفايات مشعة من كل الدرجات) قد أُلقيت في المحيط بالقرب من جزيرتي هاو وموروروا؛ وتم صرف أطنان من النفايات المشعة من كل درجة في بحيرات موروروا، وهناك مواد عالية الإشعاع مخزونة في آبار حفرت في جزيرة موروروا.

٥٧ - والأهم أن بئرين يقعان على مسافة تقل عن ٥٠ متراً من المحيط يحتويان على نفايات مشعة انتهكاً للوائح الدولية الخاصة بتخزين مثل تلك النفايات. وعلى الرغم من تأكيدات الجنرال ديجول بأن "جميع التدابير قد اتخذت بحيث لا يصيب أي ضرر من أي نوع سكان بولينيزيا الفرنسية"، فإن التفجيرات البالغ عددها ١٤٧ التي أجريت تحت الأرض قد زعزعت بشدة التراكيب الجيولوجية لموروروا: فقد ظهرت تصدعات كبيرة؛ وانهارت المنحدرات الخارجية للمنطقة الجنوبية في ثلاثة أماكن؛ وهناك خطر شديد من انهيار المنطقة الشمالية التي أضعفها إجراء ٢٠ تجربة تحت أرضها. وتساءل عن الكيفية التي يمكن للمرء أن يضمن بها سكان جزيرة توديا، الواقعة على بُعد ١٠٠ كيلومتر من موروروا غير معرضين لأي خطر. وبالنظر إلى مستويات الإشعاع ووجود البلوتونيوم في قاع البحار، فإن جزيرتي موروروا وفانغاتوفا هما بالقطع غير ملائمتين لأي نشاط بشري. ولذلك، فقد طلب أن تقوم الدولة الفرنسية، اقترانا مع إجراءات تتخذها رابطة ١٩٣، وباسم رابطة وغيرها من الرابطات في بولينيزيا الفرنسية، بإجراء إصلاحات بإحياء جزيرة هاو، التي تم تخزين البلوتونيوم فيها تحت صفحة سمكها ١٠ سنتيمترات، إضافة إلى كميات ضخمة من النفايات الصناعية؛ وهدم جميع التركيبات الملوثة والمتهدمة فيما يربو على ٣٠ جزيرة؛ وتنفيذ خطة لسلامة سكان جزيرة توريا بفرض القانون الدستوري على الميثاق البيئي.

علما بأن الدولة الفرنسية لم تفرض تجاربها النووية على الشعب البولنيزي من خلال تصويت متلاعب فيه، فحسب، وإنما قامت أيضا بتزوير مقدار السقطة الإشعاعية في مانغا ريفا. وقد تعرض السكان المحليون لتلوث ضخم من التفجير الأول الذي جري في عام ١٩٦٦، وعانوا من معدل مرتفع بصورة يتعذر تفسيرها لوفيات الرضع في الفترة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤. وحتى الآن توجد أسر بأكملها معتلة بشكل خطير وتعاني كلها تقريبا من اختلال درقي.

٥٥ - وعليه فقد طلب، باسم شعبه، وباسم جميع ضحايا تلك الأكاذيب والمظالم في بولينيزيا الفرنسية، خدمة الحقيقة والعدالة فيما يتعلق بالحالة النووية في بولينيزيا الفرنسية، وتعبير الشعب البولنيزي رسمياً عن نفسه بشأن ذلك الموضوع من خلال استفتاء تجربة رابطة ١٩٣، وإجراء دراسات وبائية. كما أيد طلب الرابطة إنشاء فريق متخصص لمساعدة ضحايا التجارب النووية في كل الأرحبيات الخمسة لبولينيزيا الفرنسية في إعداد طلبات لاسترداد النفقات لأفراد أسرهم الأحياء والأموات. وبعد خمسين سنة من الأكاذيب والمعاناة، فإن استمرار عدم الاكتراث هذا لا يدل إلا على انعدام الإنسانية.

٥٦ - السيد تشان (رابطة تي راو أتياتي) قال إن القانون الدستوري الفرنسي لعام ٢٠٠٥ بشأن الميثاق البيئي ينص على أن لكل أحد الحق في أن يعيش في بيئة متوازنة وصحية، ويجب على كل شخص الإسهام في إصلاح ما تسبب فيه من ضرر للبيئة. علما بأن التجارب النووية في الغلاف الجوي البالغ عددها ٤٦ تجربة والتجارب النووية التي أجريت تحت الأرض والبالغ عددها ١٤٧ تجربة لا تزال تخرب البيئة في بولينيزيا الفرنسية، متسببة في ٣٦٨ حادثة من حوادث السقطة المشعة في الإقليم برتمته، وفقاً لتقرير أصدرته وزارة الدفاع في عام ٢٠٠٦ ووثائق سرية صدرت

٥٨ - السيد ويبى كارلسون (رابطة ١٩٣) قال إن التفجيرات النووية البالغ عددها ١٩٣ تفجيرا التي أُجريت في بولنيزيا الفرنسية، واحدا كل شهرين لمدة ثلاثين سنة، تزيد قوة في مجموعها ٨٠٠ مرة عن قبلة هيروشيما، وهكذا أصبحت بولنيزيا الفرنسية صندوقا للقمامة النووية، سممتها فرنسا تسميها كاملا. وردا على البيانات التي أدلى بها الرئيس فريتسن، أكد أن الوضع في الإقليم هو في الواقع كارثي. فقد سُجِّل في الفترة بين عامي ١٩٩٢، و ٢٠١٢ ما يربو على ٧ ٠٠٠ حالة مرضية، ويمرض ما يزيد على ٥٠٠ شخص سنويا. ثم إن معدل المرض المرتفع والممتد عبر الأجيال يعني أن غالبية الأطفال تعاني من سرطان الثدي، ومشكلات درقية وعيوب خلقية. وسأل قائلا إن لم تكن هذه صورة تعسة، فلماذا وقَّع ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ بولنيزي، في غضون شهرين اثنين فقط، التماسا بالدعوة إلى استفتاء محلي.

٥٩ - وقد عرض العديد من السكان الأمراض المدرجة في قانون مورين العقيم الذي يدعي أن المخاطر طفيفة ويحول دون عثور الضحايا على حل لمعانهم. ويقال لهم إن أمراضهم لا علاقة لها بالتجارب النووية. علما بأن أطفال بولنيزيا الفرنسية يجهلون تماما تاريخهم، ويقال لهم إنهم ليسوا بحاجة لفهمه. غير أن الشعب الذي يجهل تاريخه ذاته لا يمكنه أن يتغاضى عنه. وجزيرة موروروا مهددة بالانهيار في أي لحظة، ولكن يقال للبولنيزيين أن لا شيء خطيرا سوف يقع. وإذا كانت فرنسا تسمح لنفسها بأن تُعرف بأنها موطن حقوق الإنسان، وتجرؤ على التحدث عن المساواة، فإنه يتعين على الحكومة الفرنسية أن تتحمل مسؤولياتها كاملة.

٦٠ - السيد توهيافا (عضو جمعية بولنيزيا الفرنسية) قال إن من الضروري بصورة ملحة لأمتة أن تستعيد سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية، التي هي المصدر الرئيسي

لتكوين الثروة. بولنيزيا الفرنسية لا تسيطر على مواردها الخام، فحسب، بل هي أيضا بلا حول ولا قوة إزاء نهب مواردها الاستراتيجية من قبيل الكوبالت، والمنغنيز والمعادن الأرضية النادرة، لخدمة مصالح فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة. هذا، مع العلم بأن الإيرادات التي تدرها ضريبة فرنسية مفروضة على الطائرات التجارية التي تطير فوق الأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار، مثل بولنيزيا الفرنسية، ينبغي أن تفيد الاقتصاد المحلي. وقد أطلقت الدولة القائمة بالإدارة، في إطار برنامجها الفضائي، ما يقرب من ٥٠ في المائة من السوق العالمية للساتلات منذ عام ١٩٦٣، والتي اجتاز عدد كبير منها يوميا المنطقة الاقتصادية الخالصة لبولنيزيا الفرنسية. ونرحب بإدراج حكم في مشروع القرار المعروض على اللجنة يحث الدولة القائمة بالإدارة على كفالة السيادة الدائمة لبولنيزيا الفرنسية على مواردها الطبيعية، بما فيها الموارد البحرية والمعادن الموجودة تحت سطح البحر.

٦١ - السيد تيفي (فانواتو) سأل عن الكيفية التي أثر بها ما جرى مؤخرا من تسمية بولنيزيا الفرنسية منطقة لإدارة الموارد البحرية على سيطرة الإقليم على موارده، وما إذا كانت هناك موارد أخرى غير متاحة حاليا للإقليم يمكن أن تنهض باستقراره الاقتصادي.

٦٢ - السيد أوتو (بالاو) طلب إلى السيد توهيافا أن يشرح للجنة السبب في ضرورة تقديم الأمين العام تقريرا مستكملا بشأن تأثير التجارب النووية على بولنيزيا الفرنسية.

٦٣ - السيد راميريس كارينيو (فنزويلا) سأل السيد توهيافا عن الكيفية التي سينظم بها استعراض نتائج تقرير

بولينيزيا الفرنسية المتضررين رسمياً من الأمراض ذات العلاقة بالتجارب النووية.

٦٧ - وتوجد عدة فئات من الموارد الطبيعية تحت سيطرة الدولة القائمة بالإدارة. فموارد أعماق البحار، مثلاً، تديرها الحكومة المحلية باستثناء ما تعتبره الدولة القائمة بالإدارة موارد "استراتيجية". وجميع الإيرادات المكتسبة من استغلال تلك الموارد تصبّ في الخزائن الفرنسية، وهو وضع غير مقبول يعوق أيضاً عملية إنهاء الاستعمار.

٦٨ - السيد بروذرسون، تكلم بصفته الشخصية كنائب رئيس مجلس بلدية فآء، بتاهيتي، فقال إن فرنسا عارضت في البداية فكرة انضمام بولينيزيا الفرنسية إلى منتدى جزر المحيط الهادئ كعضو كامل العضوية. غير أن فرنسا، رغبة منها في التخفيف من حدة الضربة الدبلوماسية التي تلقتها بإعادة إدراج بولينيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وسعيًا منها أيضاً إلى إعادة تأكيد وجودها في المنطقة، بدأت تؤيد فكرة العضوية الكاملة. ونظراً لأن بولينيزيا الفرنسية لم تحقق الحكم الذاتي الكامل، فمن الواضح أن ترقية عضويتها في المنتدى إلى مستوى العضوية الكاملة تقوم على أساس أسباب ثقافية واقتصادية وسياسية ذات علاقة بضغط فرنسا.

٦٩ - السيد زفاتشولا (ميكرونيزيا) والسيد يفيرو روساريو (كوبا) سألا السيد بروذرسون، عما إذا كانت الترقية إلى مستوى العضوية الكاملة في منتدى جزر المحيط الهادئ قد نتجت عنها تحسنات في هيكل الحكم في بولينيزيا الفرنسية.

٧٠ - السيد بروذرسون قال إن مجموعة ما يسمى اختصاصات الحكومة المحلية لم يجر تحديثها ولا تحسينها منذ عام ٢٠٠٤. ونظراً إلى أنه لا يمكن اتخاذ قرارات مهمة دون إذن من العاصمة الفرنسية، فإن بولينيزيا الفرنسية العضو

الأمين العام. وأضاف أن إدراج آراء مقدمي الالتماسات في مثل هذا التقرير يمكن من إيضاح الواقع على الأرض بصورة أفضل.

٦٤ - السيد بصديق (الجزائر) طلب إلى السيد توهييافا أن يقدم مزيداً من المعلومات عن مسألة استغلال الموارد الطبيعية في الإقليم.

٦٥ - السيد توهييافا (عضو جمعية بولينيزيا الفرنسية) قال إن معظم مقدمي الالتماسات من بولينيزيا الفرنسية قد فاتهم فرصة التعليق على تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٤ عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحية وغيرها من آثار التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية بسبب صدور التقرير متأخراً. إن هذا التقرير القائم على أساس معلومات مقدمة من وكالتين فقط من أصل ٢١ وكالة جرت مشاورتها، يتضمن قدراً كبيراً من المعلومات المتقدمة عن الآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية، هو تقرير ناقص بصورة غير مقبولة ولا يعكس المعلومات غير المفرج عنها بشأن بعض الجوانب العسكرية للتجارب النووية. هذا، ولم يذكر التقرير الخطر المدرك لانهيار قمة الشعاب في موقع التجارب النووية، حيث لا يزال يمكن العثور على بقايا مشعة.

٦٦ - وعلى الرغم من أن الدولة القائمة بالإدارة قد اعتمدت تشريعات تعترف بالحاجة إلى تقديم تعويضات لضحايا التجارب، فقد تقاعست عن تنفيذها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ اعتمدت الجمعية المحلية قراراً يدعو فرنسا إلى الاعتراف بالطابع الاستعماري لتجارها النووية البالغ عددها ١٩٣ تجربة في الإقليم، والذي شهد للمرة الأولى توافق الجماعات الموالية لفرنسا والجماعات المؤيدة للاستقلال على هذا الأمر. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١٦ دُفع ما يعادل ٥٠٠ مليون فرنك فرنسي من فزنكات منطقة المحيط الهادئ للمصروفات الصحية لسكان

كان هذا هو الأساس الذي اعتمد عليه في إعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء في اللجنة الخاصة ينبغي أيضا أن تعتمد اللجنة الرابعة وأن يجري رصد تنفيذه عن كثب. وتنبغي الإشارة إلى أن الاستعمار حتى عن قبول به، هو مع ذلك استعمار.

مسألة جبل طارق (A/C.4/71/4)

٧٣ - السيد بيكاردو (رئيس وزراء جبل طارق) قال إن من الضروري وضع الملاحظات التشجيعية لمثل إسبانيا في نصاها الصحيح. ولعل اللجنة تذكر أنه في عام ١٩٦٦، رفضت إسبانيا العرض الرسمي الذي قدمته المملكة المتحدة لتسوية النزاع أمام محكمة العدل الدولية، بدلا من السعي إلى الحصول على مطلبها من خلال الابتزاز وخنق جبل طارق اقتصاديا. ورفضت إسبانيا عرض قضيتها على المحكمة لأنها تخلت في واقع الأمر عن سيادتها على جبل طارق لبريطانيا بمعاهدة قانونية منذ ما يزيد على ٣٠٠ سنة مضت. بل إن قرارا اتخذته مؤخرا محكمة التحكيم الرياضية، وهي محكمة دولية، قد اعترف بسيادة بريطانيا على الإقليم.

٧٤ - ويمكن لجبل طارق أن ينعم بالرخاء المحتمل الذي ذكره ممثل إسبانيا إذا توقفت تلك الحكومة عن عرقته. وإن دعوة إسبانيا إلى إجراء مفاوضات ثنائية مع المملكة المتحدة، رغم أنها تبدو على السطح معقولة، فهي ليست كذلك في الواقع، لأنها تعني استبعاد سكان جبل طارق من المحادثات، ولأن النتيجة الوحيدة التي تقبل بها إسبانيا هي ضم جبل طارق إليها.

٧٥ - وترى الحكومة الإسبانية أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمثل فرصة لها لتقديم مطلبها الإقليمي. وهي قد عرضت على جبل طارق طريقة للحفاظ على علاقته بالاتحاد الأوروبي ولكنها أمطرت في الوقت نفسه بتهديدات

الكامل في منتدى جزر المحيط الهادئ، التي هي كيان له سلطة اتخاذ قرارات، تعجز عن اتخاذ قرارات.

٧١ - السيد كورين (مشروع الدراسات المتعلقة بمسألة التبعية) أشار إلى أن المشروع مكرس لتحليل نماذج الحكم غير المستقل، وقال إنه في تحديد الأساس الموضوعي لإعادة إدراج بولنيزيا الفرنسية في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أُجري تقييم للحكم الذاتي للتحقق من مستوى الحكم الذاتي وفقا لمعايير دولية معترف بها. وأضاف أن مؤشرات الحكم الذاتي المشتقة من المعايير الدنيا للحكم الذاتي على النحو المبين في الصكوك الدولية، تُستخدم لتشخيص طبيعة المركز السياسي للإقليم. وقد صيغت هذه المؤشرات فيما يتعلق تحديدا بالبلدان الجزرية الصغيرة غير المستقلة، وهي تُستخدم لتصنيف العلاقة بين الأقاليم والدول القائمة بالإدارة.

٧٢ - وفيما يتعلق تحديدا ببولنيزيا الفرنسية، تم تحليل عدد من المؤشرات ذات العلاقة بالبعد الدستوري والسياسي، والبعد الاقتصادي والاجتماعي والبعد الاستراتيجي. وانتهى التقييم إلى الإشارة إلى أن الإقليم يخضع لترتيب للحكم في ظل التبعية جرى تحديثه شكلا واسما على مر الزمن وليس من حيث الجوهر. واكتشف التقييم أنه ما زال هناك احتلال سياسي كبير، ودرجة عالية من السيطرة الأحادية الجانب تمارسها الدولة القائمة بالإدارة في المجالات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والاستراتيجية، وغيرها، مع نقائص مهمة على الصعيد الديمقراطي، من قبيل السيطرة الكاملة للدولة القائمة بالإدارة على الجهاز القضائي. ولأن الإقليم يمارس شكلا من أشكال السلطة القائمة على التفويض التي لا يمكن تغييرها من جانب واحد، فقد تحدّد في النهاية أن بولنيزيا الفرنسية لا تفي بالمعايير الدولية المعترف بها الخاصة بالمستوى الكامل للحكم الذاتي الاستقلالي. وقد

٧٩ - وينبغي للجنة أن ترسل بعثة لزيارة جبل طارق وفقاً لولايتها، لأن تقاعسها عن ذلك لا يفضي إلا إلى تشجيع إسبانيا على مواصلة إصدار بيانات تهديدية، وتدبير مكائد سياسية تستهدف التشكيك في سيادة جبل طارق. وإن أي ملاحظات لمثل إسبانيا تبدو ودية ينبغي النظر إليها في ضوء سلوكها تجاه جالياتها المستقلة نفسها وتجاه جبل طارق.

مسألة كاليديونيا الجديدة (A/C.4/71/5)

٨٠ - السيد دانغليز ميس (نائب رئيس حكومة كاليديونيا الجديدة) قال إنه في الحلقة الدراسية الإقليمية للجنة الخاصة المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٦، قدم إلى اللجنة الخاصة معلومات عن آخر الإجراءات التي اتخذتها لجنة الموقعين على اتفاق نومييا، والتي تعالج تحديد النزاع الانتخابي المتعلق بالانتخابات على مستوى المقاطعات والمناطق، والاستفتاء على تقرير المصير. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أيد أعضاء تلك اللجنة إجراء تعديل في القانون الأساسي بشأن كاليديونيا الجديدة من شأنه تبسيط الإجراءات الشكلية للتسجيل في القوائم الانتخابية للاستفتاء. وأكد أن طريقة إعداد القوائم الانتخابية لا يجب التعرض لها وقد أدت مناقشة بناءً أجريت في اجتماع عقد في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ لتلك اللجنة، إلى التعهد بالتزامات واضحة، منها قرار تسوية المسائل المتعلقة بالنزاع الخاصة بتسجيلات ما قبل عام ٢٠١٥ في القوائم الانتخابية الخاصة للمقاطعات، من منظور سياسي. وأوضح أنه لضمان أن يكون الاستفتاء المقبل على تقرير المصير حقيقياً وغير منازع فيه، التمسست حكومته مساعدة مراقبي الأمم المتحدة في اللجان الإدارية الخاصة المكلفة بمهمة إعداد القوائم الانتخابية.

٨١ - ثم تناول دور حكومته الدولي، فذكر أن عملية إنهاء الاستعمار تدريجياً في كاليديونيا الجديدة قد أتاحت للإقليم صياغة سياسته الخارجية الخاصة به بموجب اتفاق نومييا.

تذره بما يمكن أن يحدث إذا رفض عرضها. وعلى الرغم من أن أغلب سكان جبل طارق قد صوتوا لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي، فليس جبل طارق على استعداد للتخلي عن سيادته من أجل ذلك. فقد أعرب بوضوح تام عن رغبته في أن يبقى بريطانياً في استفتاءين حرين وعادلين.

٧٦ - وجبل طارق على استعداد للمشاركة فيما يُستأنف من محادثات في المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، حيث يمكنه العمل مع إسبانيا لمعالجة التحديات المشتركة، ومع ذلك، فإن مما يؤسف له أن الحكومة الإسبانية تستطيد فيما يبدو احتمال الاستيلاء على جبل طارق رغماً عن إرادته، وتحاول أن تستغل لصالحها عملية الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

٧٧ - واقترح الحكومة الإسبانية بعدم موافقة الجمعية العامة على إيفاد بعثات لزيارة الأقاليم الخاضعة لمنازعات بشأن مسألة السيادة، هو اقتراح غير منطقي ويعوق بلوغ الهدف المنشود. ولا يخفى أن التقصّي الموضوعي للحقائق مفيد، وأنه ينبغي للجنة زيارة جبل طارق لتقف على الحقائق بنفسها.

٧٨ - السيد بوتيجغ (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق) ردد ملاحظات رئيس وزراء جبل طارق، فقال إن لدى اللجنة الآن قراراً قانونياً من محكمة دولية يثبت صحة مركز جبل طارق. وبالنظر إلى علاقة جبل طارق الحديثة بالملكة المتحدة، فهو بحكم الأمر الواقع لم يعد مستعمرة وقد بلغ مستوى من الحكم الذاتي غير الاستعماري. وإذا لم يكن ذلك كافياً لرفعه من قائمة البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فينبغي للجنة الإيحاء إلى مسار العمل المطلوب، لأن سكان جبل طارق ظلوا يطلبون رفعهم من القائمة لما يقرب من عقد من الزمان.

المناخ. وفي هذا الصدد، فإن ما تبذله كاليديونيا الجديدة من جهود لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يشمل إجراءات التخفيف من حدته والتكيف معه.

٨٤ - علماً بأن المسار السريع الحالي للإقليم نحو التكامل الإقليمي والدولي يسهم إسهاماً مباشراً في عملياته المتعلقة بإنهاء الاستعمار ويتفق مع مبدأ السيادة المشتركة الوارد في اتفاق نومييا. وفي هذا الصدد، سوف يصبح الإقليم عضواً في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، واللجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لغربي المحيط الهادئ، وعضواً منتسباً في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي أعلنت كون بحيرات كاليديونيا الجديدة موقعاً تراثياً عالمياً.

٨٥ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة)، أكد على أهمية الإعداد لاستفتاء عام ٢٠١٨ بشأن تقرير المصير في كاليديونيا الجديدة، ورحب بالجهود المشتركة لشعب الإقليم والدولة القائمة بالإدارة والأمم المتحدة في العملية المنصوص عليها بموجب اتفاق نومييا. وأكد أن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة الزائرة في عام ٢٠١٤ يجب احترامها. ومن المهم، بمكان إعداد قائمة انتخابية خاصة عادلة وشفافة، وإنشاء عملية انتخابية لتقرير مصير كاليديونيا الجديدة. وقال إنه يرحب بتقديم مزيد من المعلومات عما إذا كانت الشواغل التي أثارت بشأن القائمة الانتخابية الخاصة للاستفتاء قد حُسمت. فإذا لم تكن حُسمت، فلماذا لم تُحسم، وبحلول متى سوف تُحسم؟ وأخيراً، سأل عن الكيفية التي تعتزم بها الحكومة الفرنسية والحكومة الإقليمية لكاليديونيا الجديدة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، في ضوء التعاون الواسع بين مدينة نومييا وأرياف كاليديونيا الجديدة حيث يعيش شعب الكاناك. ٨٦ - السيد دانغلييرمس (نائب رئيس حكومة كاليديونيا الجديدة) قال إن نسبة كبيرة من سكان الكاناك - بما فيهم

وتقيم كاليديونيا الجديدة. بوصفها عضواً في عدة منظمات حكومية دولية إقليمية، علاقات ثنائية فعالة مع شركائها الإقليميين، قائمة على أساس اتفاقات للتعاون الثنائي. وقد قبلت كاليديونيا الجديدة في عضوية منتدى جزر المحيط الهادئ - المنظمة السياسية الوحيدة في المنطقة - بصفتها عضواً كامل العضوية في عام ٢٠١٦ مما يمثل اعترافاً إقليمياً قوياً بانتماء الإقليم لا جغرافياً فحسب، بل أيضاً سياسياً واقتصادياً. وهي تتطلع إلى المشاركة مشاركة كاملة في عمليات وأنشطة صنع القرار في المنتدى، داخل المنطقة وخارجها على السواء وسوف تقوم حكومته، بصفتها رئيس المؤتمر الوزاري القادم لجماعة منطقة المحيط الهادئ، بتنظيم أول قمة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة المحيط الهادئ في تموز/يوليه ٢٠١٧، وهو جزء من جهد شامل للنهوض بمصالح منطقة المحيط الهادئ، بالمشاركة مع منظمات إقليمية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بحفظ البيئة، والتخفيف من حدة تغير المناخ والإدارة المستدامة للمحيطات.

٨٢ - وقد قامت حكومة كاليديونيا الجديدة بالتعاون مع الحكومة الفرنسية، بإنشاء الحديقة الوطنية لبحر المرجان في عام ٢٠١٤، وتعمل على إعداد خطة إدارية. وسوف تركز اللجنة الإدارية، التي تضم مؤسسات وطنية، ومنتديات تقليدية، ورابطات بيئية، وخبراء بحريين، على مناقشتها بشأن حفظ المواقف المهمة ومن العوامل الرئيسية في هذه المبادرة الشباب المرجانية لكاليديونيا الجديدة التي تصنف بأنها أصلية نقية - والتي تمثل ٣٠ في المائة من كل الشعب التي من قبيلها على الصعيد العالمي.

٨٣ - وذكر أن حكومته تعمل مع حكومات أخرى في منطقة المحيط الهادئ على اتخاذ مبادرات تهدف إلى صياغة سياسة للإدارة المستدامة للمحيطات. غير أن حفظ المحيطات يجب التعاطي معه في السياق الأوسع للتخفيف من حدة تغير

خارجي، كالذي تقدمه فرنسا إلى كاليديونيا الجديدة بمبلغ مقداره ١,٣ بليون يورو سنوياً.

٩٠ - وسوف يعطي استفتاء عام ٢٠١٨ لكاليديونيا الجديدة فرصة الاختيار لأن تحكم نفسها بنفسها وأن تبقى على تقاليدھا وتاريخھا وثقافتھا، مع بقائها جزءاً من الجمهورية الفرنسية، أو التخلي عنها تفضيلاً للسيادة الكاملة. علماً بأن الاختيار الثاني سوف يمثل خطأً جسيماً ليس من غير المرجح أن ترتكبه كاليديونيا الجديدة. ويجب على العسكريين المؤيد للاستقلال والمناهض له أن يُجولوا، من خلال الحوار والاحترام المتبادل، دون أن يؤدي الاستفتاء إلى تحقيق نصر لطرف في كاليديونيا الجديدة على حساب طرف آخر، وذلك بالعمل على إقامة التوازن اللازم وصياغة مستقبل مشترك.

مسألة جزر فو كلاند (مالفيناس) (A/C.4/71/2)

٩١ - السيد هاملتون، تكلم بصفته الشخصية، كمؤرخ، فأعرب عن قلقه من أن المملكة المتحدة، بلده، والأرجنتين لا يحققان تقدماً نحو حل النزاع على جزر فو كلاند (مالفيناس) على الرغم من تحسّن العلاقات بينهما. فاستمرار احتلال المملكة المتحدة للجزر يمثل شكلاً بالياً من أشكال الاستعمار، ومظلمة تاريخية سوف تعتمل حتى يتم تصحيحها. وحث اللجنة واللجنة الخاصة على مضاعفة جهودهما لإجبار الجانبين على العودة إلى مائدة المفاوضات المتروكة منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. وأضاف أن من شأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) أن يوجه جهود اللجنتين للقيام بذلك. وكما ينص قرار اللجنة الخاصة (A/5800/Rev.1)، الفصل الثالث والعشرون، المرفق، الفقرة ٣٧) فإنه لا بد من توصية مرتبطة بطريقة أو بأخرى، بجوهر المسألة للسماح بالتطبيق الكامل لإعلان إنهاء الاستعمار.

عدد كبير من الشباب - يحتمل ألا تتمكن من التصويت لأنها لم يتم تسجيلها بعد في القوائم الانتخابية. وتبذل الحكومة الفرنسية ومسؤولون آخرون جهوداً لحسم تلك المشكلة، إذ أن اتفاق نومييا ينص أن كل شخص من شعب الكاناك يتمتع بالحالة المدنية العرفية ينبغي أن يتمكن من التصويت في استفتاء عام ٢٠١٨.

٨٧ - ومثل اتفاقات ماتينيون، يقوم اتفاق نومييا على أساس مبدأ إعادة الموازنة بين المسؤوليات الاقتصادية والسياسية، وهي عملية تشارك فيها بنشاط كل من الحكومة الفرنسية وحكومة كاليديونيا الجديدة. وأوضح في هذا الصدد أن حكومته قد عقدت مؤخراً ندوة بشأن مستوى المسؤوليات التي تتحملها الجماعة الاثنية. وقال إن حكومته سوف تتبع التوصيات التي قدمت في الندوة من أجل تحقيق إعادة للموازنة تقبلها جميع الأطراف، لا سيما شعب الكاناك.

٨٨ - السيد بواجدا (نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية، كونغرس كاليديونيا الجديدة) تكلم باسم تجمع كاليديونيا، المنظمة السياسية الرئيسية المناهضة للاستقلال في بلده، فقال إن تلك الحركة جمعت شمل سكان كاليديونيا الجديدة من كل الاثنيات، والمناطق والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أنه في عام ٢٠١٢ كان هو أول شخص من شعب الكاناك من المنطقة الشمالية لجزيرة غراند تيرن يُنتخب رئيساً للكونغرس الكاليدوني.

٨٩ - وترغب غالبية كبيرة ومتنوعة تنوعاً واسعاً من سكان كاليديونيا الجديدة في مواصلة تأكيد تفردھا كجزء من الجمهورية الفرنسية محتفظة بعلاقاتھا بذلك البلد العظيم وبالقارة الأوروبية ككل، مع بقائها في الوقت نفسه مشاركاً فعالاً في جماعة أمم المحيط الهادئ. وتكافح بلدان عديدة أخرى لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من دون دعم

٩٥ - السيدة ماسون (سليمة شعب يهوه الأصلي) أعلنت أنها أحد الأفراد القليلين الحاضرين لهذا الاجتماع الحريصين بالفعل على إنهاء معاملة البشر كالعبيد، وهو ما يمضي العمل به حالياً في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. فلقد أخفقت الأمم المتحدة في إنفاذ إعلانها هي ذاته، متباهية بعقد اجتماعات للتظاهر بالقلق على سكان جزر فرجن. وفي غضون ذلك، وقفت موقف المتفرج المتواني وهي تشهد استيلاء عُصَب نافذة على أراضي سكان جزر فرجن الأصليين. وشركات النفط تلوث بيئة الإقليم، متسببة في ارتفاع معدلات السرطان ارتفاعاً سريعاً. وحذرت من التحالف غير المقدس الذي كونه الولايات المتحدة والأمم المتحدة وضجعاثهما لوضع نهاية فورية للاستعمار. وسرقة الأراضي، والإبادة الجماعية، والاتجار بالبشر، وعشق الأطفال والسحر. فأملهم الوحيد هو التوبة من طقوسهم الشريرة وطلب الرحمة من الخالق. فقد تنبّه العالم إلى أن ما تقوم به الأمم المتحدة لا يعدو كونه تأييداً شفوياً لحماية الشعوب الأصلية، في حين أنها تساعد في تدميرهم.

٩٦ - السيد كاهون (عابد يهوه)، قال في معرض استشهاده بفقرات من العقد القديم من الكتاب المقدس، أن الأمم المتحدة أمرت بإنهاء استعمار الولايات المتحدة الأمريكية لجزر فرجن، وأيد وصف ممثل الجزائر للاستعمار بأنه عمل وحشي وبأن إنهاءه قد طال العهد به أكثر من اللازم. وينص العهد القديم بوضوح على أن أي تجمع للأمم المتحدة لا يرمي إلا إلى معارضة مشيئة الرب الأعلى وتدمير شعبه المختار.

بيانات مدلى بها في سبيل ممارسة حق الرد

٩٧ - السيد ويلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) قال، في رده على ممثل إسبانيا، إن حكومته تذكر بسيادتها على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به،

٩٢ - وجوهر مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) لا يتعلق لا بمركز السكان ولا بتقرير المصير، وإنما بالسيادة على الإقليم ذاته. وينبغي للجنة الخاصة أن تختبر الإصرار البريطاني على السيادة على الجزر بالتماس فتوى من محكمة العدل الدولية. وبناء على تلك الفتوى، فإن ما يتلوها من توصية من جانب اللجنة من شأنه أن يحلّل الجمود ويضع ضغوطاً على الطرفين للتوصل إلى اتفاق على السيادة.

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

٩٣ - السيد كريستوفر (من السكان الأصليين الفرجيين أبا عن جد) قال إن السكان الأصليين لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لا يزالون يُمنعون من ممارسة حقهم في تقرير المصير. والإقليم الذي تديره دولة لها تاريخ ممتد من تجاهل قرارات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار، أخذ في التدهور سريعاً برمته. هذا، وتقوم إدارة تابعة للحكومة الاستعمارية متورطة في انتهاكات تعاهديه، بجمع معلومات عن آراء ومعارف الشعب بشأن مسألة تقرير المصير، بغية عرقلة الممارسة الفورية لهذا الحق. وعليه، فشعب جزر فرجن مجبر على التماس سبل انتصاف قانونية بموجب دستور كتبه وفرضه عليه مستعمرة. علماً بأن نتائج هذه العملية - التي حرّض عليها جهاز قضائي فاسد - لم تعد بفائدة على السكان الأصليين الفرجيين، الذين سُرقت أراضيهم وحرّموا من الحق في تملك الممتلكات ووراثتها.

٩٤ - ثم إن الوضع الحالي لجزر فرجن يمنع شعبها الأصلي من سن قوانين ودستور يخدم مصالحه. ونتيجة لذلك يعاني الإقليم من اقتصاد غير مستدام ومن نظم تعليمية وصحية فاشلة، وتلوث بيئي ذي آثار صحية وخيمة. وهي أمور يتلاعب بالمعلومات عنها جهاز حاكم فاسد يعمل لمصلحته الشخصية.

١٠١ - السيدة بيدروس كاريتيرو (إسبانيا) قالت، رداً على ممثل المملكة المتحدة، إن قبول جبل طارق، الإقليم البريطاني فيما وراء البحار، عضواً في الاتحاد الدولي لكرة القدم كان نتيجة مباشرة لقرار اتخذته محكمة التحكيم الرياضية، ومن ثم فهو غير ملزم إلا لتلك الاتحادات، التي منها الاتحاد الدولي لكرة القدم. كما أن المحكمة - التي هي محكمة للتحكيم خاصة وغير حكومية - تقيم قرارها على أساس آراء المحكمين الذي يعالجون كل حالة، وليس على أساس القانون الدولي. ولذلك فلا تسري هذه القرارات على الدول أو الأقاليم، وإنما تسري على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، في هذه الحالة بالذات، أي على الاتحاد الدولي لكرة القدم ورابطة جبل طارق لكرة القدم. فالقرارات التي تتخذها محكمة التحكيم الرياضية والاتحاد الدولي لكرة القدم لا تأثير لها مطلقاً على القانون الدولي ولا تغير من المركز الدولي لجبل طارق الذي تعتبره الأمم المتحدة إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي، رهنا بعملية لإنهاء استعمارها.

١٠٢ - وأكدت مجدداً أن إسبانيا لم تتنازل عن المياه الإقليمية المحيطة بجبل طارق، وأن موقف إسبانيا بشأن المناطق التي تنازلت عنها لبريطانيا العظمى بموجب معاهدة أوترخت ما زال كما هو لم يتغير. ومن ثم، فإن إسبانيا ترفض رفضاً قاطعاً إشارة المملكة المتحدة لأي نوع من السيادة على المياه الإقليمية المحيطة بجبل طارق. وأكدت أن العرض الخاص بالسيادة الذي طرحته إسبانيا قد قدم بحسن نية. ونظراً إلى أن العلاقات مع إسبانيا سوف تتغير تغييراً جذرياً فيما يتعلق بجبل طارق، متى انتهى سريان معاهدات الاتحاد الأوروبي على المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها، وأن اقتصاد كل من جبل طارق وكامبو جبل طارق مرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، فإن وفدها يحث المملكة المتحدة على دراسة العرض دراسة متعمقة. وأعربت عن

وتؤكد مجدداً أن جبل طارق، بوصفه إقليماً منفصلاً تعترف به الأمم المتحدة؛ وبوصفه مدرجاً في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الممنوحة لهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما تذكر حكومته بأن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير، وبأن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ الذي أعتمد في استفتاء، ينص على وجود علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

٩٨ - وأوضح أن حكومته قد أكدت مجدداً أنها لن تدخل في ترتيبات ينتقل بموجبها شعب جبل طارق إلى سيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وديمقراطية، وأكد أن حكومته لن تدخل في عملية تفاوضية بشأن مسألة السيادة لا يرضى عنها جبل طارق. كما أن حكومته تؤكد مجدداً التزامها بحماية جبل طارق وشعبه واقتصاده.

٩٩ - ثم إن المملكة المتحدة وجبل طارق ملتزمان التزاماً قوياً بالمنتدى الثلاثي للحوار باعتباره الوسيلة العملية والبناءة، والمصدوقة الفضلى لتعزيز العلاقة بين جميع الأطراف وتأسف المملكة المتحدة لأن حكومة إسبانيا قد انسحبت رسمياً من تلك المحادثات في عام ٢٠١٢.

١٠٠ - وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، يختص جبل طارق بكل المجالات المتعلقة بالسياسة باستثناء العلاقات الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، التي تحتفظ بها المملكة المتحدة. ولذلك فمن المرفوض التفاوض بشأن دخول جبل طارق في أي عملية حوارية. ولما كان جبل طارق إقليماً تنطبق عليه بدرجة كبيرة معاهدات الاتحاد الأوروبي، فإن حكومة المملكة المتحدة ملتزمة باشتراك حكومة جبل طارق فيها بصورة كاملة، وهي تحضر لعملية الخروج من الاتحاد الأوروبي. علماً بأن تصويت المملكة المتحدة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي لم يغير من التزامها الذي لا يتزعزع باحترام رغبات جبل طارق فيما يتعلق بمسألة السيادة.

اقتناعها بأن العرض سوف يفيد سكان جبل طارق والعمال
الإسبان الذين يسافرون بالقطار يومياً إلى منطقة الصخرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.
